



قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني

رقم (588) لسنة 2018 م

بشأن إعادة تنظيم صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الرئاسي /

- بعد الإدلاء على الإعلان الدستوري، وتعديلاته .
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ (17/ ديسمبر/ 2015 م)
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولانحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادية ، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولانحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010 ميلادية ، بشأن النشاط التجاري واللوائح الصادرة بمقتضاه .
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (429) لسنة 2008 ميلادية بشأن إعادة تنظيم صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (4) لسنة 2016 ميلادية بشأن تشكيل حكومة الوفاق الوطني.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (12) لسنة 2016 ميلادية بشأن تفويض مهام .
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (580) لسنة 2016 ميلادية، بشأن تقرير حكم .
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (295) لسنة 2017 ميلادية، بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي .
- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة .

ق ر ر

مادة (1)

يعاد تنظيم صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفقا لاحكام هذا القرار.

مادة (2)

صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي هو صندوق استثماري يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة يتبع مجلس الوزراء ويهدف إلى استثمار أموال المستفيدين المخصصة من برنامج ما يعرف بتوزيع الثروة والمحافظة الاستثمارية بقصد تمتيتها لصالحهم وبما يؤدي إلى تنشيط وتفعيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يحقق عائد مناسب بموجب التشريعات النافذة .

مادة (3)

يكون مركز الصندوق ومحل القانون بمدينة طرابلس ، ويجوز بقرار من مجلس إدارة الصندوق إنشاء مكاتب أو فروع له داخل ليبيا .

مادة (4)

للسندوق الحق في القيام بجميع الأنشطة التي تحقق أهدافه وتعمل على تنمية الموارد ودعم مصالح المستفيدين ، وله على وجه الخصوص ما يلي :-

- 1- المساهمة في تنفيذ سياسات ما يعرف ببرنامج توزيع الثروة وتشجيع المستفيدين على تسميتها بالاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية .
- 2- الإنابة القانونية عن أصحاب الوثائق المؤكدة إليه وبوجه خاص أموال أصحاب الوثائق الاستثمارية المستفيدين مما كان يعرف ببرنامج توزيع الثروة ، وله في سبيل ذلك أوسع الصلاحيات في إدارتها واستثمارها وأجراء كافة التصرفات القانونية المترتبة على الإنابة .



- 3- استثمار تلك الأموال وتنميتها في كافة المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية ، بما في ذلك الدخول في التأسيس أو المساهمة أو التملك الكلي أو الجزئي للشركات أو الخروج منها ، وكذلك الأمر في المحافظ المالية والاستثمارية بالداخل والخارج وفي المجالات المتعلقة بأغراض الصندوق .
- 4- المساهمة في تحسين وتهيئة المناخ الاستثماري الجاذب والمشجع للاستثمارات الأهلية والأجنبية .
- 5- تغيير وتعديل مساهمات المستفيدين من شركة إلى أخرى أو من مشروعاً إلى آخر حسب ما تتطلبه أصول العمل الاستثماري والتجاري .
- 6- التعامل في الأوراق المالية بمختلف أنواعها وفقاً للتشريعات النافذة .
- 7- تملك العقارات والاستثمار فيها والتصرف بالبيع والتأجير .
- 8- المساهمة أو المشاركة في أية مشاريع مالية أو تجارية أو صناعية أو غيرها ، وتمويل المشروعات وإدارتها بما يساهم في تحقيق أهداف الصندوق ، والاقتراض من الغير بما يحقق أغراض الصندوق .
- 9- إصدار السندات والصكوك والأسهم والتعامل فيها على أي وجه .
- 10- الاشتراك مع الهيئات والمنظمات والأجهزة والشركات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله أو التي تعاونه على تحقيق ذلك في الداخل أو الخارج .
- 11- تأسيس وتملك أسهم الشركات القابضة كلياً أو جزئياً في الداخل أو الخارج .
- 12- إدارة الأموال المخصصة له أو الموكّل بها وذلك بالأدوات الاستثمارية الملائمة ، وله في سبيل ذلك تكوين المحافظ والصناديق الاستثمارية على أن تتضمن الوثائق الاستثمارية بياناً بأسس الإدارة والحقوق والالتزامات .
- 13- القيام بأية أعمال أخرى لتحقيق أغراضه بما لا يخالف التشريعات النافذة .

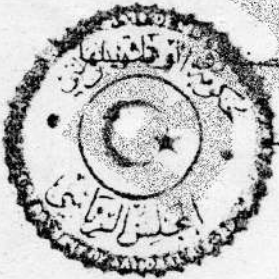
مادة (ق)

يكون للصندوق مجلس أمناء يتكون من رئيس ونائب له وعدد خمسة أعضاء يصدر بتسميتهم قرار من مجلس الوزراء يمارس اختصاصات الجمعية العمومية المقررة قانوناً .

مادة (د)

يدير الصندوق بمجلس إدارة يصدر بتسميته قرار من مجلس الأمناء ، ويتكون مجلس الإدارة من سبعة أعضاء بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس ، ويكون مجلس إدارة الصندوق هو الجمعية العمومية للشركات القابضة التابعة للصندوق ، ومجلس إدارة الشركة القابضة هو الجمعية العمومية للشركات التابعة لها ، وللمجلس إدارة الصندوق على وجه الخصوص ما يلي :-

- تنفيذ قرارات مجلس الوزراء أو مجلس أمناء الصندوق وفق القوانين والتشريعات النافذة .
- اقتراح الخطط والسياسات التي تكفل تحقيق أهداف الصندوق ومتابعة تنفيذها .
- اقتراح سياسات الاستثمار وعرضها على جهة الإشراف لاعتمادها ومن ثم مباشرة تنفيذها .
- إعداد مشروعات الميزانيات التقديرية السنوية والحسابات الختامية ومقترحات التوزيع .
- اعتماد سياسات التمويل من خلال موارد الصندوق أو بالاقتراض بما يكفل تنفيذ المشروعات والانتظام في أداء اللاتزامات المترتبة عليه .
- تأسيس الشركات لتنفيذ الاستثمارات المقترحة .
- اعتماد حل أو دمج أو زيادة أو تخفيض رؤوس أموال الشركات التي يساهم فيها الصندوق بالاقتراض .
- تكوين المحافظ الاستثمارية وأسس إصدارها وتقييمها واعتمادها من جهة الإشراف .





- دراسة سياسات الاستثمارات المالية في المحافظ الاستثمارية للأسهم والسندات والودائع الزمنية وغيرها من الاستثمارات وإقرار أسس التعامل في الأسواق المالية المحلية والدولية .
- اعتماد اللوائح الداخلية للصندوق .
- التكليف بالوظائف القيادية للهيكل التنظيمي للصندوق .

مادة (7)

يكون للصندوق نائبا لرئيس مجلس الإدارة يحل محل الرئيس في حالة غيابه أو خلو منصبه ، كما يكون للصندوق مدير عام يصدر بتسميته قرار من مجلس أمناء الصندوق .

مادة (8)

يصدر بالهيكل التنظيمي والملاك الوظيفي للصندوق قرار من مجلس الوزراء ، ويصدر باللوائح الداخلية له قرار من مجلس الإدارة .

مادة (9)

يجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه أو من خارجهم لجنة أو أكثر يحدد اختصاصاتها وصلاحياتها ، كما يجوز له تكوين لجان من الخبراء للاستعانة بأرائهم ودراساتهم في الموضوعات الداخلة في اختصاصاته ، ويكون رئيس مجلس الإدارة ممثلا قانونيا للصندوق ويتولى الدعوة لاجتماعات المجلس والتوقيع على قراراته والدعوة لاجتماعات مجلس الأمناء ، وما يسند إليه من اختصاصات أخرى بموجب التشريعات النافذة ، ويتولى المدير العام تسيير كافة مناحي العمل بالصندوق والإشراف على شؤون العاملين به وإصدار القرارات المتعلقة بهم ، بالإضافة إلى ما يسند إليه من مهام من قبل مجلس الإدارة والتشريعات النافذة .

مادة (10)

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته كل ثلاثة اشهر في المقر الرئيسي للصندوق او في أي مكان آخر يقرره مجلس الإدارة ، ويجوز أن يتعقد خارج هذا المقر داخل ليبيا بشرط حضور جميع اعضاء مجلس الإدارة كما يجوز أن يجتمع المجلس كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على دعوة رئيس مجلس الإدارة أو من يحل محله عند غيابه ، ويجوز عند الضرورة دعوة المجلس للاجتماع بناء على طلب اثنين من اعضاءه .

وتوجه الدعوة الى الاعضاء قبل تاريخ الاجتماع بمدة لا تقل عن اسبوع ، ويجب ان تكون الدعوة مرفقة بجدول الاعمال وملف الاجتماع الذي يجب ان يحتوي على المذكرات الخاصة بالمواضيع المعروضة على المجلس .

ولا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحا الا اذا حضره اغلبية الاعضاء بمن فيهم الرئيس ، ولا يجوز ان ينوب احد الاعضاء عن غيره عند التصويت ، وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية اصوات الحاضرين وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس ، وتدون محاضر اجتماعات المجلس في سجل خاص يوقعه رئيس المجلس وأمين السر .

مادة (11)

يعين مجلس الإدارة امينا للسر يتولى تسجيل وقائع اجتماعات المجلس وتحرير محاضرته .

مادة (12)

تحرر محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وتعرض على المجلس في اجتماعه التالي للمصادقة ، وتدون هذه المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيس مجلس الإدارة وأمين السر .

مادة (13)

يكون للصندوق ميزانية مستقلة تعد وفقا للنظم المحاسبية المعمول بها ، وتبدأ السنة المالية للصندوق مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها .





مادة (14)

تتكون أموال الصندوق أموالاً عامة لا يجوز الحجز عليها وتتمتع بالحماية المنصوص عليها في التشريعات النافذة المقررة للأموال العامة، وتتكون موارد الصندوق مما يلي:

- ما يخصص له من أموال نقدية أو عينية من الخزينة العامة أو الجهات التابعة للدولة.
- الأموال المؤكل له إدارتها من الغير وفائض إدارته للأموال المخصصة له.
- ما يحصل عليه الصندوق من قروض.
- ما يتم التنازل عنه لصالحه من قبل المستفيدين من المحافظ والوفائق الاستثمارية.

مادة (15)

يفتح للصندوق حساب أو أكثر بالمصارف العاملة داخل ليبيا تودع فيها أمواله.

مادة (16)

يعضى الصندوق والشركات المملوكة له من رسم مقابل خدمات التوريد، ومن ضريبي الإنتاج والاستهلاك ومن رسوم التحاليل ومقابل الخدمات.

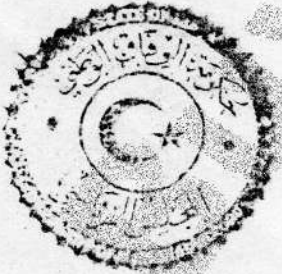
مادة (17)

يعمل الصندوق والشركات التي يوسسها أو يساهم فيها طامتها لأحكام القانون التجاري الليبي وقوانين الاستثمار وينظم عملها بعقود تأسيس ونظام أساسية.

مادة (18)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني



صدر بتاريخ: 30 شعبان 1439 هـ
الموافق: 5 / 16 / 2018 ميلادي
ع. الشيباني ح. حليمة